وقف

والا اى وان لم يكن داخلة فى حيز النفى بان قدمت على النفى لفظا ولم تقع معمولة للفعل
المنفى عم النفى كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفى اصل الفعل عن كل فرد كقول النبى عليه
السلام لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله
كل ذلك لم يكن اى لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اى على عموم النفى وشموله
كل فرد ورد قول ابى النجم قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى
لم اصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب قال المص المعتمد فى اثبات المطلوب الحديث
وشعر ابى النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب
التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام فى اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او نفى كل
منهما ردا على المستفهم وتخطيه له فى اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفى الجمع بينهما لانه لم يعتقد
ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثانى ما روى انه
لما قال النبى عليه السلام كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن
قوله عم كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما يناقض نفى
كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئى دفع للسلب الكلى لا للسلب الجزئى واما الاحتجاج
بشعر ابى النجم فلانه فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم
على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس فى نصب كل ههنا ما يكره له وزنا وسياق كلامه
انه لم يات بشىء مما ادعت عليه هذه المراة فلو كان النصب الشايع الفصيح الى
الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو
نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لانه لفظة كل اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل فى كلامهم
الا تاكيدا او مبتداء لا تقول جائنى كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم ونظيره
بعينه ما ذكره سيبويه فى قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ان الرفع فى كلهن على الابتداء
وحذف الضمير من الخبر جار على السعة اذ لا ضرورة تلجيه اليه لامكان ان تقول كلهن
قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها
مفعولا وهو غير لان كلا اذا اضيف الى الضمير لم يستعمل الا تاكيدا او مبتداء لان فيها

جائز

مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب

ان تستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره لان معناها افادة الشمول والاحاطة
فى اجزاء ما اضيف اليه ولما اضيفت الى الضمير كان الجملة متقدما ذكرها او فى حكم المتقدم
الا انهم استعملوها مبتداء لان العامل فيه معنوى لا يخرجها فى الصورة عما هو لها فلذلك
تقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا تقال ان الامر كله لله هذا كلامه واما نا جزء
فلان المقام يقتضى المسند وسيجى بيانه هذا الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار
والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام
على خلافه اى على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء المقام اياه فيوضع المضمر موضع المظهر
كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار دون
الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عايد الى متعقل
معهود فى الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر فى نعم الرجل ليحصل الابهام ثم التفسير
المناسب لوضع هذا الباب الذى هو للمدح العام او الذم العام اعنى من غير تعيين
خصلة فالتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل فى الذهن وتكون فى اللفظ ما يشعر
بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل فى مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير
بنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل فى الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود
وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب فى
احد القولين اى قول من يجعل المخصوص خبر مبتداء محذوف واما فى قول من يجعل المخصوص
مبتداء ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال
ان يكون الضمير عايدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان
يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولغات الابهام المقصود فى وضع
هذا الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له ح قلت قد انفرد هذا الباب بخواص
فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان المخصوص
او المثنى او المجموع لمشابهته الاسم الجامد فى عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم
واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا مع التزام تاخير المخصوص فى اللفظ الا نادرا

King Saud University
Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)